

المعلومات المطلوبة بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد وفق احكام الفقرتين 1،2  
من المادة (6) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

استعداداً لدورة الفريق المعني بالتدابير الوقائية (لشهر يونيو 2020م)، فقد طلبت أمانة مؤتمر الدول الأطراف في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الوثيقة ( CU ) (ISS/CEB/DTA)/A(2020/40)، تقديم معلومات حول تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد؛ ومن ثم فإن الدول الأطراف مدعوة إلى تبادل أي معلومات ذات صلة مع الأمانة، على أن يكون التركيز على جانب (الفعالية) : على سبيل المثال، معلومات حول كيفية تحديد وقياس فعالية الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، والوثيقة ( ISS/CEB/DTA)/A(59/2020 CU )، والتي تحتوي على قائمة أسئلة بحسب أسلوب التقييم الذاتي – حيال الموضوع المشار إليه، وفي هذا الشأن، فإن هيئة مكافحة الفساد تود أن توضح التدابير التي تم اتخاذها في فلسطين وذلك على النحو التالي:

وصف الهيئة أو الهيئات الرئيسية التي تمنع الفساد ، إن وجدت ، تشرف على وتنسيق تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة 5 من الاتفاقية

أولاً: هيئة مكافحة الفساد  
تم إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد بموجب المادة (3) من القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010، المعدل لقانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، كهيئة مستقلة تختص بمنع الفساد عبر التوعية بمخاطره واتخاذ التدابير الوقائية التي تمنع حدوثه ورسم السياسة العامة لمكافحة الفساد والإشراف على تنفيذها، كما تختص أيضاً بإنفاذ القانون عبر تلقي الشكاوى والبلاغات حول شبهات الفساد والتحقق منها وملاحقة مرتكبيها.

حيث تنص المادة (3) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005 في فقرتها الاولى و الثانية على أن :

1. تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى "هيئة مكافحة الفساد"، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبرام العقود، والتقاضى ويمثلها أمام المحاكم النيابة العامة المنتدبة لدى الهيئة.
2. يكون المقر الرئيس للهيئة في مدينة القدس، و يجوز بقرار من رئيس الهيئة إنشاء فروع أو مكاتب لها في كافة محافظات الوطن.

بالإضافة إلى عمل الهيئة الفلسطينية لمكافحة الفساد، فهناك عدة مؤسسات أخرى تساعد و تتسق مع الهيئة في الوقاية من الفساد. و من الأمثلة على هذه المؤسسات: وحدة المتابعة المالية، ديوان الرقابة الادارية و المالية، والمراقبين الماليين في الوزارات.  
ثانياً: وحدة المتابعة المالية

أنشأت وحدة المتابعة المالية بموجب قرار بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (20) لسنة 2015 وتعديلاته ، كوحدة مستقلة ، تهدف الى مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الارهاب وحماية الإقتصاد الوطني من الآثار السلبية المترتبة على هاتين الجريمتين، ورفع مستوى نظم وإجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في فلسطين، وتفعيل أطر التعاون المحلي مع كافة السلطات المختصة، وتعمل الوحدة على تنفيذ الأهداف المقررة من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والتي ترسم بدورها السياسات الهادفة لمكافحة هاتين الجريمتين على المستويين المحلي والدولي. كما تتسق الوحدة مع هيئة مكافحة الفساد من أجل النشر الأمثل لقيم الوقاية من جريمة غسل الأموال، كجزء من جرائم الفساد، في مؤسسات المجتمع.  
ثالثاً: ديوان الرقابة المالية والإدارية

تأسس ديوان الرقابة المالية والإدارية إعمالاً لأحكام المادة(96) من القانون الأساسي وفور إقرار قانون الديوان عام 2005، واعتبر بذلك قانونياً الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين حيث أصبح مؤسسة دستورية ينظم عمله القانون الخاص به، وله موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لممارسة المهام والاختصاصات الواردة في قانونه الخاص والواردة بالقوانين

والأنظمة ذات العلاقة. ويهدف الديوان الى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في دولة فلسطين بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه كافة أشكال الانحراف المالي والإداري بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة ويهدف أيضا الى التأكد من أن الأداء العام في فلسطين يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها وانه يمارس باقتصاد وكفاءة وفاعلية.

رابعاً: المراقبين الماليين

تقوم وزارة المالية الفلسطينية من خلال مراقبين ماليين تقوم الوزارة بفرزهم على الدوائر الرقابية للوزارات والدوائر الحكومية المركزية من أجل تدقيق المستندات المالية قبل الصرف، وقد تم هيكلة الرقابة الداخلية إلى 36 دائرة رقابية مهمة كل دائرة تدقيق المستندات المالية للنفقات قبل الصرف عن طريق المراقب المالي لدى الوزارة. كما يقوم المراقبين الماليين بالحفاظ على المال والأموال العامة من التلف والتبديد، ضمان صحة تسجيل جميع بيانات المعاملات المالية، العمل على رصد ومراقبة حركة الأموال الحكومية من الإيرادات والنفقات. إمداد الإدارة العليا بالبيانات المحاسبية الدقيقة، بالإضافة إلى نشر التوعية الرقابية حول مخاطر الفساد المالي.

Description of the measures taken that such body or bodies: effectively disseminate knowledge about the prevention of corruption and deal effectively with grievances and complaints from citizens concerning corruption;

وصف التدابير التي اتخذتها هذه الهيئة أو الهيئات: نشر المعرفة بشكل فعال حول منع الفساد والتعامل بفعالية

مع شكاوى المواطنين وشكاواهم بشأن الفساد

نصت المادة (8) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته على اختصاصات الهيئة والتي تضمنت وفق الفقرة (5) منها "توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحته، وذلك من خلال: 1. جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قاعدة بيانات وأنظمة معلومات وتبادلها مع الجهات والهيئات المعنية في قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.

2. التنسيق مع كافة مؤسسات السلطة الوطنية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.
3. التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع.
4. العمل على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطرها وآثارها وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والمفسدين".
- كما نصت الفقرة (6) منها على اختصاص الهيئة في "رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها".
- وقد قامت هيئة مكافحة الفساد بتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ونفذت العديد من التدريبات وورشات العمل في مجال الوقاية، كما أشركت العديد من المؤسسات العامة والمجتمع المدني أثناء إعداد استراتيجياتها المتعاقبة منذ انشائها.
- أما بخصوص دور الهيئة في التعامل مع الشكاوى والبلاغات فق نصت المادة (9) من القانون أن من ضمن صلاحيات هيئة مكافحة الفساد: تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري، وجمع الاستدلالات بشأنها، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحري والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون والتشريعات ذات العلاقة، وتضت المادة (9) العديد من الصلاحيات الممنوحة للهيئة لتمكنها من القيام بدورها في متابعة الشكاوى والبلاغات على أعمل وجه.
- أما ديوان الرقابة الادارية و المالية، فينص قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية في المادة (3/23) على صلاحية الديوان في بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن المخالفات أو الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية ودراسة ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار أو سوء الإدارة أو الاستغلال. كما يقوم الديوان بالتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد، وحدة المتابعة المالية فرسم السياسات الخاصة بالوقاية من الفساد المالي و الإداري، عن طريق اقامة العديد من الفعاليات الهادفة إلى توعية المجتمع بأخطار الفساد المالي و الإداري.
- وبخصوص وحدة المتابعة المالية، فينص القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مادة (20) على اختصاصات اللجنة، والتي تختص بما يلي:

1. وضع السياسات العامة لمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحظر تمويل أسلحة الدمار الشامل.
2. وضع السياسات التي توجه عمل الوحدة وتضمن استقلالية عملها.
3. التنسيق مع السلطة المختصة لضمان تفعيل السياسات والإجراءات اللازمة لتدفق المعلومات بسهولة بين الوحدة والسلطات المختصة
4. التعاون مع السلطة المشرفة للتأكد من تطبيق الجهات التي تخضع لرقابتها لأحكام هذا القرار بقانون". كما تنص المادة 24 من القانون على أن تمارس الوحدة اختصاصاتها ومهامها بصورة مستقلة، وألا يجوز للجنة أو أي جهة أخرى التدخل في أعمالها أو محاولة التأثير على قراراتها.

Description of measures taken to ensure that such body or bodies can assess their own effectiveness.

Reports prepared by the body or bodies that prevent corruption, notably on their effectiveness; External reports on the effectiveness of the body or bodies that prevent corruption; Surveys of the extent of public knowledge about the prevention of corruption

وصف التدابير المتخذة لضمان قدرة هذه الهيئة أو الهيئات على تقييم فعاليتها. التقارير التي تعدها الهيئة أو الهيئات التي تمنع الفساد ، ولا سيما فعاليتها ؛ تقارير خارجية عن فعالية الهيئة أو الهيئات التي تمنع الفساد ؛ استطلاعات حول مدى المعرفة العامة حول منع الفساد

1. الاستراتيجيتان الوطنيتان لمكافحة الفساد اللتان تم وضعهما من قبل هيئة مكافحة الفساد بالتنسيق مع كافة شرائح المجتمع الرسمية وغير الرسمية، وما انبثق عنهما من خطط تنفيذية تم الإشارة إليها في الإجابة على الامتثال للمادة (5) من الاتفاقية.

2. التقارير السنوية التي تصدر عن الهيئة سنويا وتنتشر على موقعها الالكتروني والتي تتضمن كافة الأنشطة التي تم تنفيذها لرفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه، و من هذه الأنشطة، مجموعة من ورش العمل التوعوية حول الفساد و مخاطره و طرق الوقاية منه، استهدفت فئات المجتمع كافة، من طلاب مدارس والجامعات، المؤسسات النسوية، الموظفين العموميين، مؤسسات المجتمع المدني، وأعضاء المجالس المحلية، وأفراد الاجهزة الامنية، مجموعة من الحملات و البرامج الإعلامية التي تهدف إلى التعريف بالفساد و مخاطره و طرق الوقاية منه ومحاربتة، بالإضافة إلى مجموعة من المسابقات البحثية لطلبة الجامعات و الكليات الفلسطينية للبحث القانوني المتميز في مجال النزاهة و الشفافية ومكافحة الفساد، و مسابقة أفضل تحقيق استقصائي و مشروع تخرج لطلبة كليات الإعلام في الجامعات الفلسطينية

3. تقرير تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة الفساد.

4. مسح توجهات الأفراد حول واقع الفساد وإنتشاره في فلسطين - 2013. منشور على الموقع الالكتروني للهيئة على الرابط:

<http://www.pacc.pna.ps/ar/files/cultural/indivopenion.pdf>

5. مسح توجهات الموظفين العموميين حول واقع الفساد وإنتشاره في الضفة الغربية - 2013. منشور على الموقع الالكتروني للهيئة على الرابط:

<http://www.pacc.pna.ps/ar/files/cultural/empopenions.pdf>

Description of laws, policies and procedures ensuring the independence of the body or bodies that prevent corruption, notably those aligned with the “Jakarta Statement on Principles for Anti-Corruption Agencies”, aimed at enabling them to carry out their functions effectively and protect them from any undue influence; Description of the material resources, specialized staff, and training facilities for staff.



وصف القوانين والسياسات والإجراءات التي تضمن استقلالية الهيئة أو الهيئات التي تمنع الفساد ، ولا سيما تلك التي تتماشى مع "بيان جاكرتا بشأن مبادئ هيئات مكافحة الفساد" ، بهدف تمكينها من أداء مهامها بفعالية وحمايتها من أي تأثير لا مبرر له ؛ وصف الموارد المادية والموظفين المتخصصين ومرافق التدريب للموظفين.

منحت هيئة مكافحة الفساد الاستقلالية اللازمة بموجب القانون للاضطلاع بمهامها دون تدخل لا مسوغ له وفق أحكام المادة (3) منه. كما تضمن القانون من الضمانات ما يكفل هذه الاستقلالية. وتتمتع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية بموجب قانون مكافحة الفساد المعدل بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبرام العقود، والتقاضي ويمثلها أمام المحاكم النيابة العامة المتخصصة نظر جرائم الفساد لدى الهيئة. مادة (3) من القانون.

1. تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى "هيئة مكافحة الفساد" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، ويكون لها موازنة خاصة بها ضمن الموازنة العامة، وتتمتع بالأهلية القانونية اللازمة للقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبرام العقود والتقاضي، ويمثلها أمام المحاكم النائب العام أو من ينيبه، وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القرار بقانون وفي أية أنظمة أو تعليمات تصدر بمقتضاه.

2. يكون المقر الرئيس للهيئة في مدينة القدس، و يجوز بقرار من رئيس الهيئة إنشاء فروع أو مكاتب لها في كافة محافظات الوطن.

3. يعين رئيس الهيئة بقرار من رئيس الدولة بناءً على تنسيب مجلس الوزراء، ويتقاضى رئيس الهيئة راتباً يعادل الراتب المخصص للوزير، ويتمتع بالامتيازات الممنوحة له.<sup>1</sup>

4. يؤدي رئيس الهيئة قبل مباشرته مهامه أمام رئيس الدولة وبحضور رئيس المجلس التشريعي و رئيس مجلس القضاء الأعلى اليمين التالية " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لله ثم للوطن و أن أحترم النظام الدستوري والقوانين و الأنظمة، وأن أقوم بالمهام الموكلة لي بصدق و أمانة والله على ما أقول شهيد".

5. يعين رئيس الهيئة عدداً كافياً من الموظفين و المستشارين لتمكين الهيئة من القيام بمهامها، ويتم تحديد درجاتهم ورواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم و جميع حقوقهم الوظيفية و المالية بموجب نظام خاص بذلك.

<sup>1</sup> عدلت بموجب المادة (2) من القرار بقانون لسنة 2019

6. استثناءً مما ورد في الفقرة السابقة، يخضع موظفو الهيئة لأنظمة التقاعد السارية المفعول ويستفيدون من التأمين الصحي الحكومي وفقاً للقانون.
  7. يشكل رئيس الهيئة مجلساً استشارياً من الشخصيات المشهود لها بالخبرة والكفاءة للاستئناس برأيه فيما يعرض عليه من مسائل.
  8. يعين نائباً لرئيس الهيئة بناء على قرار من رئيس الدولة وتنسيب رئيس الهيئة، يتولى نائب رئيس الهيئة مهام رئيس الهيئة حال غيابه.
  9. على رئيس الهيئة وجميع العاملين فيها أن يفصحوا عن ممتلكاتهم و ممتلكات أزواجهم و أولادهم القاصرين قبل مباشرتهم لعملهم، وتحفظ هذه الذمم في الهيئة بالنسبة للعاملين ، ولدى المحكمة العليا بالنسبة لرئيس الهيئة.
  10. تتكون الموارد المالية للهيئة من المبالغ السنوية التي تخصص لها في الموازنة العامة، وفقاً للموازنة المعتمدة لها من قبل مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الهيئة، وكذلك من المساعدات والتبرعات غير المشروطة التي تقدم للهيئة.
- ومن مظاهر الاستقلالية الأخرى التي تضمنها ما يلي:
1. تعيين رئيس الهيئة بموجب قرار من الرئيس بعد تنسيب مجلس الوزراء بسبب غياب المجلس التشريعي في الوقت الذي تم تشكيل الهيئة فيه ولكن لضمان الاستقلالية تم منح الرئيس صلاحية التعيين ولم يتم منحه صلاحية عزل رئيس الهيئة.
  2. وجود نظام خاص لموظفي الهيئة يتضمن كافة الحقوق والواجبات للموظفين والتي تكفل الاستقلالية واهمها بأن تعيين موظفي الهيئة وترقيتهم ونقلهم وكل ما يتعلق بهم يتم بقرار من رئيس الهيئة حيث ان هذا الاجراء يضمن عدم تدخل اي جهة اخرى في التعيين او الترقية.
  3. تمتع رئيس وموظفي الهيئة بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم. (م7)
  4. وجود موازنة خاصة بالهيئة تظهر كرقم إجمالي في الموازنة العامة.
- كما لا يتم التدخل في عمل الهيئة، من أي جهة كانت، فلا يحكم عمل الهيئة إلا القانون.

Description of the material resources, specialized staff, and training facilities for staff



## وصف الموارد المادية والموظفين المتخصصين ومرافق التدريب للموظفين

أولاً: بخصوص الموارد المالية

بموجب الفقرة (1) من المادة (3) من قانون مكافحة الفساد المشار إليها أعلاه، فإن للهيئة موازنة خاصة ضمن موازنة العامة لدولة فلسطين، تظهر فيها كرقم، تعمل الهيئة على إعدادها وتقر من قبل رئيس الهيئة، وتقدم من قبله لمجلس الوزراء للمصادقة عليها وفق أحكام الفقرة (د) من المادة (6 مكرر)

ثانياً: بخصوص الموظفين

يخضع موظفو الهيئة في تعيينهم و رواتبهم و كافة أمورهم الوظيفية لنظام خاص صدر عن مجلس الوزراء في قراره رقم (7) لسنة 2011 بشأن نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد، وذلك يعزز من استقلالية الهيئة حيث لا يخضعهم لقانون الخدمة المدنية الذي يعني خضوعهم له تدخل بعض الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة مثل ديوان الموظفين العام ووزارة المالية ومجلس الوزراء و الرئاسة في القرارات المتعلقة بتعيين وترقية ونقل و انتهاء عملهم، وقد قامت الهيئة بتعيين (56) موظفا للعمل في مقرها في رام الله، 20 منهم يعملون في جانب الوقاية من الفساد.

ثالثاً: بخصوص التدريب

عملت الهيئة على رفع قدرات موظفيها بما يمكنهم من القيام بمهامهم بكفاءة عالية، عبر سلسلة من الدورات التدريبية الداخلية و الخارجية في مجالات متخصصة تتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه، و فيما يلي أمثلة على التدريبات التي استفاد منها موظفي الهيئة:

الرقم	اسم الدورة	التاريخ	عدد الموظفين المشاركين	مكان الانعقاد
1.	دبلوم خبير كشف التزوير والتزييف وغسل الأموال ومكافحة الفساد	2016	1	داخلية

داخلية	1	2016	2. : دورة تدريبية في "تدقيق الامتثال" - المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب
خارجية	2	2017	3. : الدورة التدريبية: "تعزيز النزاهة وبناء قدرات مكافحة الفساد"، 3-5 يناير 2017، الكويت- مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط
داخلية	1	2017	4. دورة "الاختراق الأخلاقي v CEH 9" لمدير دائرة تكنولوجيا المعلومات
داخلية	6	2017	5. دورة تدريبية حول تحقيقات الانترنت للبرامج المفتوحة الملكية
داخلي	10	2017	6. تدريب على استرداد الأصول
خارجي	8	2017	7. الورشة المتخصصة في مبادئ التأمين وقانون التأمين الفلسطيني
خارجي	4	2017	8. تدريب حول طرق تبييض الأموال من خلال الشركات والمؤسسات الوهمية الخارجية/ ستراسبورغ-فرنسا
خارجي	1	2017	9. Executive Certificate for Strategic Management of Anti – Corruption Program./ ماليزيا
خارجي	1	2017	10. دورة تدريبية بعنوان "التوريدات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي Public procurement in MENA and GCC Countries"/ الكويت

خارجي	1	2017	دورة تدريبية بعنوان "تقوية مؤسسات الموازنة Strengthening Budget Institutions "/الكويت	11.
داخلي	3	2017	الدورة التدريبية "كتيب المحاسبة العامة"	12.
خارجي	2	2017	دورة تدريب مقيمين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويت: Training AML/CFT Assessor	13.
داخلي	1	2017	دورة تدريبية بعنوان "برنامج القيادة الاستراتيجية" خلال الفترة 8-12/10/2017 في مدينة رام الله.	14.
داخلي	1	2017	دورة تدريبية بعنوان "بناء النزاهة والشفافية " خلال الفترة 15-18/10/2017 في مدينة رام الله.	15.
خارجي	2	2017	للدورة التدريبية حول المساعدة القانونية المتبادلة	16.
داخلي	1	2017	دورة تدريبية في "تدقيق الامتثال" - المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب	17.
خارجي	2	2017	: الدورة التدريبية: "تعزيز النزاهة وبناء قدرات مكافحة الفساد"، 3-5 يناير 2017، الكويت - مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	18.
داخلي	5	2017	برنامج تدريبي تأهيلي للحصول على رخصة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين	19.

داخلي	4	2017	الدبلوم المهني المتخصص في تطوير المهارات الادارية	20.
داخلي	4	2015	دبلوم الصياغة التشريعية	21.
داخلي	2	2016	دبلوم مهارات قانونية	22.

Annual reports prepared by the body or bodies that prevent corruption, including budgets and expenditure reports;  
Analytical evaluations of the necessary independence and/or the human and material resources of body or bodies that prevent corruption, including number of employees working on prevention activities;  
Monitoring and evaluation reports on the effectiveness and performance of the body or bodies that prevent corruption, including, for example, parliamentary reports.

التقارير السنوية التي تعدها الهيئة أو الهيئات التي تمنع الفساد ، بما في ذلك الميزانيات وتقارير الإنفاق؛ تقييمات تحليلية للاستقلالية اللازمة و / أو الموارد البشرية والمادية للهيئات أو الهيئات التي تمنع الفساد ، بما في ذلك عدد الموظفين العاملين في أنشطة الوقاية ؛ تقارير رصد وتقييم فعالية وأداء الهيئة أو الهيئات التي تمنع الفساد ، بما في ذلك ، على سبيل المثال ، التقارير البرلمانية.

تقوم هيئة مكافحة الفساد سنويا بنشر تقرير عن أعمالها يتضمن أعداد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها خلال العام، وتوزيعها من حيث القطاعات، وأنواع الفساد، وماتوصلت له من نتائج، وعدد ما تم إحالته منها للنيابة العامة والقضاء، بالإضافة إلى نبذة عن أهم الأحكام الصادرة سنويا عن محكمة جرائم الفساد. (يمكن الاطلاع على التقارير السنوية على الرابط التالي:

<http://www.pacc.pna.ps/ar/index.php?p=pacc13>

هذا بالإضافة إلى دراسات تحليل مخاطر الفساد في قطاعات مختلفة تم اعدادها من قبل هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع بعض الجهات الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد منها:

- دراسة لتقييم المخاطر في وزارة النقل والمواصلات.
  - دراسة لتقييم المخاطر في المنح الخارجية.
  - واقع الممارسات المالية والإدارية في المؤسسات الاهلية ومدى انسجامها مع معايير الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
  - دراسة "النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية.
- جميع هذه الدراسات منشورة على موقع الهيئة الالكتروني على الرابط:

<http://www.pacc.pna.ps/ar/index.php?p=pacc15>

- وضمن خططها التنفيذية مع الشركاء في تنفيذ الاستراتيجية، تعمل الهيئة على تنفيذ الدراسات التالية:
- دراسة لتقييم المخاطر في وزارة الاقتصاد عنوانها (تحليل البيئة التشريعية والقانونية والاجرائية النازمة لثلاث قطاعات مهمة في الوزارة تشمل: (تسجيل قانون الشركات، قانون تشجيع الاستثمار وقانون حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية)
  - دراسة تقييم مخاطر في وزارة الصحة عنوانها (مراجعة البيئة القانونية والتنظيمية في قطاعات محددة في وزارة الصحة) تشمل: (التحويلات الطبية، والتأمينات الصحية وإدارة الشكاوى والشراء)
  - دراسة تقييم مخاطر مع وزارة العمل عنوانها ( تحليل البيئة التشريعية والقانونية والاجرائية النازمة لثلاثة إدارات عامة مهمة في وزارة العمل وهي ( الادارة العامة للجمعيات التعاونية، والادارة العامة لتفتيش وحماية العمل والادارة العامة لعلاقات العمل التي تعنى بعمل النقابات والاتحادات العمالية)